معنى وعملا والصحيح قول غيره ان ناصبها نفس الفعل لفهي ناشئة عنه معنى دون عمل والاولى كما في المطول ان تكون من متعلقات الجزا لتكون منصوبة بفعل مقدر بعد فا الجزا والمعنى مهما يوجد شئ فى الدنيا فاقول بعد المخطبة ان معاملة لانه اصرح في المقصود لكون التالين مسلما عليه وجود شئ مطلقا اى سواء وقع قبل ما تقدم من المخطبة او بعده او معه والدنيا لا تخلو عن شئ والمعلق على المحقق محقق فالامران باعتبار الخارج سببان لتحقق ما علق عليه بينهما لكن التعليق على المطلق اقرب لتحققه في الخارج فهو من التعليق على المقيد وانما قدمت على القا للتفصيل بين اداة الشرط والجزا لكراهتهم توالي امثالها وعليه فالمراد بالاقامة جعل اللازم في موضع الملزوم اذ القا القائمة مقامها فعل الشرط جعلت في موضعه قبل الجزا في الجملة لانها تقع بعد جميع اجزا الجزا بل وقفت في خلالها للفرق بين امارة الفاء كذا اصالما نابت عن المبتدا ووقعت في موضعه في الجملة لان نعوت الاسم النائب عن اسمية المبتدا تقع في مقام المبتدا حقيقة لان مقامه موضع اما قال شيخنا الدمنهوري فان قلت لا يقصد التعليق هنا حقيقة ولا ملازمة عقلية بين الشرط والجزا قلت المراد من هذا الكلام مقتضى وقوع المتابين كذلك على وجه يوهم ملزومية الشرط ولازمية الجزا عند فهم المتكلم صورة وقوع حقيقي واما معنا اما النزولي فهو التاكيد كما قاله ش

لمجرد التاكيد من اضافة الصفة الى الموصوف اي للتاكيد المجرد من التفصيل اى تاكيد وقوع الجزا اي تقويته بتعليقه على فقوق والمعلق على المحقق محقق كما اذا اردت تاكيد زيد منطلق فتقول اما زيد فمنطلق اى انطلاق زيد لازم لوقوع شئ في الدنيا

لا التفصيل المجمل الواقع في الذهن **مع التاكيد** مثل هذا المحل كما ذهب اليه الجمهور لان التام يستبعد اجمالا يفصل بها **والاول** اي كونها لمجرد التاكيد **ايضا** اى كالتي في الذي تقدم الشارح **مما اثبته الرضي** يعني لو فرض عدم كلامه وكانت عليه لانه لم يعارضه بدوانما

صرح

صرح بانها موضوعة لمعنى لتفصيل المجمل والاستلزام شئ لشئ وهو التاكيد فانه صار ان ما استفيدا منهما وفي واحد فما اتحد فلا يقال لا تشتمل بعض الابيات بينهما توافق وبعضي كل منهما عن الاخر فلا يجوز جازيدا ايضا ولا جازيد نفسه ايضا وهي مصدر ايضا اذا رجع او معمول مطلق حذف عامله كما رجع الى الاخبار بكذا ارجوعا او حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به لانا نقول وقعت بين شيئين الاول والثاني الذين دل عليهما كلامه وهذا الوجه منقول الحفيد ايضا مع قدمة متاخير وحق العبارة ان يقول والاول هما اثبته الرضي ايضا اي كما اثبته القوم لانه يفتقد لهم ذكر خلاف في الاول والثاني فانهما مذكوران في كلامه **وان كان المشهور** بدل كذا المشهور عن الجمهور **هو الثاني** اي كونها للتاكيد مع تفصيل المجمل وايما وهي بالنسبة لتفصيله ثلاثة اقسام يذكر بيانه الانواع المقصودة بالتفصيل كلها كقولك بعد ان تقول جاني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاكرمته واما بكر فشتمته واما بشر فاعرضت عنه وتسم بذكر بيانه احد الانواع المقصودة ويترك الباقي لكن ينوي كقوله تعالى في تلو بهم زيغ اي عدول عن الحق كالمبتدعة فيتبعون ما تشابه منه اي وهو ما لا يتضح معناه فيتقولون ظاهره او تاويل باطل ابتغاء الفتنة اي طلب اي يفتنوا الناس عن دينهم واتباعا تاويله اي وطلب ان يحولوه على ما يشتهونه ذكر فيه اما مرة وتم يذكرها اخرى لظهورها اي واما الذين لم في تلو بهم زيغ فلا يتبعون ما تشابه منه وتسم بذكر فيه احد هما لانه الاهم عنده المتكلم دون الباقي من غير ان ينوي نحو اما انا فقد علمت كذا اكرما فيفيد ريني ذهن المخاطب عدة امور معنى الفتحة ومعنى الخبر ومعنى التاكيد ومعاني الاستفهام ان اختار معنى الاستفهام لانه الاهم عنده فيحتاج الى تقدير المقابل نحو واما معنى الفتحة فلا اشكال عليه **ومذ قصر نظره على الشافي** اي كونها للتاكيد مع تفصيل المجمل وتبعه الاول ولم يقل عليه مع ان الكافي اقرب مذكور فيلا ينوهي على بعد رجوع الضمير الى الاول لانه مثبت في كلام الشم والثاني صفي **فقد**